

الحركة الريسونية شمال المغرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

نبيل الطويهي

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

باحث في التاريخ المعاصر – كلية الآداب

الدار البيضاء – المملكة المغربية



ملخص

يتفق أغلب المؤرخين على أن وضعية الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفت البلاد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت حافزاً ومؤثراً على ظهور حركات تمردية في سائر أنحاء المغرب من سوس جنوباً إلى طنجة وتطوان شمالاً، كما هو الحال عند ابن الأعرج السليماني الذي رأى فيها "خراب العمران وهلاك الرجال ونفاذ الأموال، وارتباك الأحوال". وما حركة أحمد الريسوني إلا جزء من هذه الحركات التي ظهرت وسط قبائل جبال شمال المغرب، مارست نشاطها عن طريق النهب واختطاف الأجانب (والترهريس، بيرديكاريس، ماكلين) وهي حوادث كان لها انعكاسات سلبية زادت من حدة الضغوط الأجنبية، وتعميق الأزمة المالية عبر دفع تعويضات وغرامات لتحرير الرهائن، بل أكثر من ذلك سيضطر المخزن إلى قبول شروط الريسوني لإطلاق سراح المختطفين بتعيينه في منصب عامل طنجة سنة ١٩٠٤. بوصوله إلى السلطة سيتجه هذا الأخير إلى مواجهة القبائل الجبلية المعارضة لسياسته من خلال استخدام العنف والتعذيب ونهج أسلوب الحصار الاقتصادي، خاصة ضد قبيلة الأنجرة التي منعها من التزود في أسواق طنجة، وقبيلة بني يسف التي تقدم لنا الشهادات الشفوية صوراً بليغة عن حجم معاناتها. وبحكم طموحها دخلت الحركة الريسونية في علاقات سياسية مع القوى الأجنبية (الإسبانية والألمانية) استهدفت تحقيق مصالح شخصية، في حين شكلت فرصة سانحة أمام هذه الأخيرة للضغط على المخزن، وبالتالي استخدامها كورقة رابحة لانتزاع امتيازات مختلفة زادت من تأزيم وضعية البلاد والاتجاه نحو فرض الحماية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٧ سبتمبر ٢٠١٥
تاريخ قبول النشر: ٠٣ يناير ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:

الريسونية، الحماية الفرنسية، القبائل الجبلية، طنجة، المخزن

معرف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.12816/0051263

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

نبيل الطويهي، "الحركة الريسونية شمال المغرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"، دورية كان التاريخية، السنة الحادية عشرة - العدد التاسع والثلاثين؛ مارس ٢٠١٨، ص ١٤٣ - ١٤٨.

مقدمة

من الجهد والعمل الجاد، لاكتشاف خصوصياتها وتحليل مسارها التاريخي سواء بالإيجاب أو السلب. وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة للتعرف على بعض الجوانب المرتبطة بهذه الحركات، خاصة الحركة الريسونية بالشمال في علاقتها بالمخزن، والمجتمع الجبلي والبعثات الدبلوماسية بشكل عام.

لا تخفى على أي باحث أو مؤرخ أهمية دراسة تاريخ المغرب، لا سيما في لحظته المفصلية أواخر القرن التاسع عشر - ومطلع القرن العشرين، نظراً لما عرفتته هذه الفترة من تحولات عميقة وتغييرات جذرية يجمع معها المؤرخون سواء مغاربة أو جانب على أنها كانت حافزاً على ظهور حركات تمردية وثورات في سائر أنحاء البلاد. إلا أنه وعلى الرغم من أهمية دراسة طبيعة هذه الحركات، فإن التأريخ لها ما يزال في حاجة إلى بذل المزيد

أولاً: السياق التاريخي لنشأة الحركة الريسونية

نشأ أحمد الريسوني بقرية الزينات على بعد ٧٠ كلم من مدينة طنجة، ولد ١٨٧٠م، ينتمي إلى الزاوية الريسونية التي برز نشاطها منذ العصر السعدي، والتي كان لها مساهمات طيبة وإيجابية في المجالات السياسية والاجتماعية والفكرية انطلاقاً من مقرها بتازروت.^(١) تضاربت الآراء حول نشأته الأولى فهناك من خصص له حيزاً كبيراً واجتهد في إظهار شخصيته كبطل من أبطال الوطنية المغربية^(٢) ظهرت عليه علامات النبوغ والعبقريّة منذ الطفولة^(٣) أو الرجل المثالي الذي اشتغل بطلب العلم وتمتع بالذكاء^(٤) في حين نجد آخرين رأوا فيه مجرد قاطع طريق، مجبول على الطمع وحب المال^(٥) هوايته المفضلة القيام بأعمال اللصوصية والنهب^(٦) من خلالها تمكن من تحصيل الثروة واكتساب هالة اجتماعية.^(٧)

يتفق أغلب المؤرخين مغاربة وأجانب، على أن وضعية التفكك والانقسام والفوضى التي سادت البلاد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت حافزاً على ظهور حركات تمردية في سائر أنحاء المغرب، من سوس في الجنوب إلى طنجة وتطوان في الشمال إلى درجة دفعت البعض إلى اعتبارها فوضى اجتاحت البلاد، أو مرحلة تعكس التردّي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما هو الحال عند ابن الأعرج السليمان الذي رأى فيها "خراب العمران وهلاك الرجال، ونفاذ الأموال، وارتباك الأحوال".^(٨)

وما حركة أحمد الريسوني إلا جزء من هذه الحركات، التي ظهرت وسط قبائل جبال شمال المغرب، استفادت من ضعف السلطة المركزية، فنصبت نفسها مدافعة عن استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال اعتبار أن ما تقوم به يدخل في نطاق المشروعية والضرورة، وهذا ما عبر عنه أحد الباحثين الذي رأى أن أحمد الريسوني "حينما شب هالته ما عليه أمته من ظلم وهوان ونهب وفراغ السلطة المخزنية فالتجأ إلى لغة العصر وهي أخذه حقه بيده"^(٩) في حين أشار آخرون "أن الأمراض الاجتماعية في ذلك العصر كان لا سبيل إلى التخلص منها إلا بانتهاج نفس الطريق الذي ينتهجه العتاه المتمردون الذين عاثوا في الأرض فساداً".^(١٠)

إذا انطلقنا من هذه الآراء يظهر لنا أن حركة أحمد الريسوني مارست نشاطها بهدف محاربة اللصوصية والنصب، ولكن في إطار تحليلنا التاريخي ألا يمكن أن تكون حركة الريسوني هي نفسها جزء من هذه اللصوصية التي عمت المنطقة؟

هذا الافتراض نجد الجواب عنه في اعتداءات الريسوني وعصابته على القبائل الجبلية خاصة (قبيلة الأنجرة وقبيلة بني يسف...) وهو ما أشار إليه هاريس في كتابه "مع مرور الوقت جميع المناطق الجبلية، أصبحت تخاف وترتعب من أفعال وتصرفات الريسوني".^(١١) وأشار إليه أيضاً الميرني العياشي بقوله "استمر

أحمد الريسوني في قبائل جبال متنفلاً هنا وهناك يترصد هذا أو ذاك.. قاصداً القضاء الكلي على كل من يحاول أن ينافسه، لا يتسامح مطلقاً مع أي منافس مهما كان صغيراً أو كبيراً.^(١٢) وبالتالي فحركته لم تكن تقف عند محاربة اللصوصية، بل تعدتها إلى محاولة فرض الوجود في المنطقة الجبلية، وفي سبيل ذلك كان لا يتوانى عن استخدام القوة والعنف واستغلال نسبه الشريف للسيطرة على القبائل الجبلية.^(١٣)

وإلى حدود سنة ١٨٩٤، سيقوم الريسوني وعصابته بفعل شنيع يتجلى في قتل خطيبة وأمه لرد الاعتبار لأخته التي أراد زوجها الارتباط مرة ثانية.^(١٤) هذه الحادثة ستدفع السلطان المولى الحسن إلى إصدار أوامره إلى عامل طنجة عبد الرحمن بن عبد الصادق باعتقاله فوق قبض عليه بعد خيانة أحد المقربين منه الذي أوهمه بأن العامل يريد توليته على أصيلاً سنة ١٨٩٥. هذا الحدث شكل نقطة التحول في مسار الحركة الريسونية إذ سيتعرض لمعاملة قاسية في سجن الصويرة وصفها هاريس على الشكل التالي: "كان الريسوني في السجن مقيداً بالأغلال من عنقه ويديه ورجليه ويعاني من البرد والعمل الشاق"^(١٥) هذه الوضعية المزرية ستدفعه إلى الفرار لكن محاولته باءت بالفشل سنة ١٨٩٧ وهذا ما تذكره رسالة علي ابن الحاج إلى المولى عبد العزيز "إن المساجين بسجن الصويرة سولت لهم أنفسهم الفرار من السجن بقيودهم فهاجموا السجن والمخازنية والعسكر.. فلم يفلت منهم أحد"^(١٦) "وإلى حدود سنة ١٩٠٠ وأمام استعطاف شرفاء الريسونيين وتدخل النائب السلطاني محمد الطريس سيطلق سراحه، لكن ومجرد خروجه من السجن عاد إلى سابق أفعاله واستخدام أساليب ووسائل جديدة في المواجهة مع المخزن تتمثل في سياسة الاختطاف.

١/١ - اختطاف والتر هاريس * ١٦ يونيو ١٩٠٣

هذا الحدث أثار ضجة في أوروبا باعتباره شكل تهديداً حقيقياً للأوروبيين في المغرب، وخاصة في منطقة طنجة، غير أن عملية الاختطاف لا تزال إلى اليوم تثير الكثير من التساؤلات حول ما إذا كان هاريس قد دفع بنفسه عمداً إلى الاختطاف، حتى يكتسب المزيد من النجومية، خاصة أن المدينة في ذلك الوقت كانت عاصمة إعلامية بالإضافة إلى كونها عاصمة دبلوماسية. في هذا الصدد يشير تقرير اللجنة الإفريقية الفرنسية يوليوز ١٩٠٣: "أن هاريس هو الذي عرض نفسه للاختطاف كي يزيد من تأزيم الوضعية السياسية للمغرب".^(١٧) أو كما توضح الوثائق المخزنية أن عملية الاختطاف كانت مدبرة بين هاريس والريسوني وقصة الاختطاف ما هي إلا وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للطرفين معاً".^(١٨) ومجرد علم بريطانيا بالموضوع، سارعت إلى الدخول في مفاوضات مع الريسوني انتهت بتحرير هاريس ٢٥ يونيو ١٩٠٣ بعد قضائه ٩ أيام، ليتم تسليمه إلى الدواس بقلبية الأنجرة حيث قضى ١٢ يوم قبل أن يطلق سراحه في ٥ يوليوز ١٩٠٣.

٢/١- اختطاف بيرد يكاريس وفارلي ١٨ مايو ١٩٠٤

اختطف الريسوني أمريكي هو بيرد يكاريس وصهره فارلي، وطالب بتنفيذ عدة شروط من أجل تسريحهما من بينها فدية مالية قدرها 350,000 بسيطة، وعزل باشا طنجة، وتعيينه هو نفسه عاملاً عليها وعلى أحوازها، وإطلاق سراح الأسرى في صفوف حركته، والحماية البريطانية له ولعائلته.^(١٩) هذه الحادثة كان لها تأثيرات سياسية خطيرة، دفعت بريطانيا إلى توجيه شكوى عبر وزيرها آرثور نيكولسن تحمل فيها المخزن المغربي المسؤولية الكاملة عن ما يمكن أن يقع للمختطف فارلي. ومن جهة أخرى أرسل روزفيلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بارجة حربية إلى السواحل المغربية كما وجه أمره إلى القنصل الأمريكي بطنجة صامويل ريني كومري ببعث رسالة إلى المولى عبد الحفيظ يحذره فيها من مغبة أفعال الريسوني ويخبره فيها بضرورة التعامل مع الشروط التي يفرضها الريسوني من أجل تحرير الرهائن.^(٢٠)

وتحديداً عند هذه النقطة نود أن نشير إلى أن حادثة الاختطاف خلقت صدى واسع في الصحافة الدولية، مما زاد من حدة الضغوط الأجنبية.* أمام هذا الوضع، سيضطر السلطان إلى قبول شروط الريسوني وهذا ما تحقق في ١٨ يونيو ١٩٠٤، بإطلاق سراح المختطفين وتعيينه في منصب عامل طنجة. وبالتالي يمكن القول أن التعيين هو ثمن الاختطاف^(٢١)، في حين بالنسبة للسلطان كان استسلاماً لشروط أشد ما تكون تحقيراً أمام شخص ليس سوى رئيس عصابة.^(٢٢)

ثانياً: الريسوني وأثر سياسته في المنطقة

بداية القرن العشرين

١/٢- السياسة تجاه القبائل الجبلية

مارس الريسوني سلطاته على أحواز طنجة، وبدأ في تطبيق سياسته التي تميزت بالقسوة واستخدام العنف ووسائل التعذيب، وما يؤكد ذلك الرسالة التي وجهها أحمد الطريس إلى محمد الطريس في ٢٣ شتنبر ١٩٠٥: "البارحة قامت عصابة الريسوني بهجوم على قبيلة بني مكوار وسرقوا الماشية واختطفوا خمس بنات من هذه القبيلة"^(٢٣). الريسوني استخدم أيضاً أسلوب الحصار الاقتصادي ضد قبيلة الأنجرة حيث منعهم من التزود بالمنتجات المتوفرة في أسواق طنجة مما تسبب لهم في الفقر المدفع^(٢٤) والشهادات الشفوية بدورها تقدم معلومات ثمينة تصف العلاقات المتوترة بين الريسوني والقبائل الجبلية، خاصة شهادة العلامة الأحمدي* من قبيلة بني يسف.

"إن قبيلة بني يسف خاصة ومنطقة جبال عامة، إذ تأكد لها أن الريسوني كان يفرض عليها ما لا تطيق حمله ولا تستطيع أدائه، بادرت إلى استقبال ممثل المولى عبد العزيز مستهدفة الخلاص مما يلحقها من طرف أعوان الريسوني، ويضيف أنها كانت واثقة من نفسها أنها ستأخذ حصتها من الريسوني إما عن

طريق السلطة المخزنية أو بيدها"^(٢٥). ويمكن أن نشير أيضاً إلى موقف قبيلة أهل سريف من القايد الريسوني من خلال الأشعار التالية:

الريسوني الكافر بالله ليحوس عباد الله
الريسوني يا بو قجة كيقبض الرجال بلا حجة
الريسوني يا بوشنافر حتى هو قا القناطر^(٢٦)

هذه نماذج من الواقع السياسي الذي كانت عليه قبائل جباله تجاه سياسة أحمد الريسوني، والتي عبر عنها أحد المعاصرين لهذه الأحداث بقوله "قام الريسوني بتلك الناحية - طنجة وأحوازها- و أبدأ وأعاد الفساد والخراب والنهب والتقتيل وتجننى على جانب الدولة بكل ما قدر عليه من الأمور الفظيعة".^(٢٧)

٢/٢- التعامل مع فئة المحميين

المحميون يمثلون فئة خاصة من المواطنين تمتعوا بامتيازات كثيرة، وخاصة الاقتصادية فيما يتعلق بتملك الأراضي، وباعتبار مدينة طنجة مدينة دولية، فقد عرفت تواجد أعداد كبيرة منهم، فكان من الطبيعي أن تدخل هذه الفئة في مواجهة مع الريسوني لأنها شكلت عائقاً أمام ممارسة سلطته. أولاً: وضعهم خارج سلطته، وثانياً: استفادتهم من الإعفاءات الضريبية وحق تملك الأراضي. ونتيجة لتعارض مصالح الريسوني والمحميين بدأ في محاربتهم باعتبارهم خطراً على البلاد، قام بإلقاء القبض على المحميين، مصادرة أملاكهم، وجلدهم عند أبواب البعثات الدبلوماسية بطنجة.^(٢٨) هذه السياسة ستتسبب في موجة من الاحتجاجات والسخط من طرف البعثات الدبلوماسية الأوربية المقيمة بطنجة، مما سيتشكل أحد الأسباب في إقالته.

٣/٢- المعاملة مع الأجانب

سنتناولها انطلاقاً من سنة ١٩٠٥، عندما فتح الريسوني الأبواب أمام الأجانب من خلال الترخيص لهم بحق امتلاك الأراضي، كما صرح بذلك قاضي طنجة في رسالته الموجهة إلى وزير العدلية محمد غرنيط والذي اتهم فيها الريسوني بأنه يبيع بلاد الحرث في فحوص طنجة للأجانب.^(٢٩) هذه السياسة ستكون سبباً في تزايد العداء تجاه الأجانب خاصة من طرف الساكنة المحلية فكان مقتل المواطن الفرنسي ألبرت شاربوني نواحي طنجة، وهو الأمر الذي سيدفع فرنسا للتدخل عبر وزيرها للشؤون الخارجية "ليون بورغو" لفرض مجموعة من الشروط:

- توقيف الجناة المسؤولين عن هذه الجريمة.
- دفع غرامة مالية قدرها ١٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي.
- تقديم اعتذار رسمي للحكومة الفرنسية.
- وضع نصب تذكاري في مكان الحادثة لتخليد ذكرى الضحية.

هذا الحدث أثار استنكار باقي السفارات الدبلوماسية التي وجهت مذكرة جماعية إلى وزير الخارجية المغربي يطلبون فيها وضع حد لما يقع في طنجة^(٣٠) مما شكل أزمة حقيقية للسلطان

- الاعتراف بنوع من الاستقلالية الذاتية للمناطق الشمالية.
- تشكيل قوات محلية تحت إمرة الريسوني.
- إعطاء مجموعة مانيسمان كامل الصلاحية في التعامل مع المغاربة.^(٣٦)

هذه المقترحات أثارت سخط الصحافة الإسبانية، وحكومتها، في حين جعلت الريسوني أكثر ثقة في الألمان، لكن سرعان ما تبخرت آماله عندما وصلت الأخبار بهزيمة الألمان. في الحرب العالمية الأولى وتراجع اهتمامها بالمغرب وهذا ما سيشكل فرصة مناسبة لانفراد الإسبان بالمنطقة الشمالية. وفي هذا الصدد أشار هاريس أنه خلال الحرب راسل الريسوني واستفسره حول علاقته بالألمان وصحة تلقيه المال من ألمانيا فأجاب الريسوني على الشكل التالي: "إذا كان للإنجليز أو فرنسا أو غيرها من الدول المال لتقدمه، فأنا سأوافق من يدفع أكثر".^(٣٧)

"si l'Angleterre ou la France ou tout autre nation on de l'argent a distribuer, j'accepterai volontaires, le plus sera le mieux".

٢/٣- الريسوني والإسبان

مع حلول سنة ١٩٠٧، سيتم خلع مولاي عبد العزيز بمراكش وتنصيب أخيه مولاي عبد الحفيظ، وكنتيجة للمساندة الريسونية سيعيد المولى عبد الحفيظ تعيينه بظهر سنة ١٩٠٩، عاملاً على أصيلا وقسم كبير من منطقة جباله. خلال هذه المرحلة أقدمت اسبانيا على احتلال العرائش والقصر- الكبير وبالضبط سنة ١٩١١ لأنها أصبحت تخاف من التقدم الفرنسي- في البلاد / احتلال فاس).

في هذا الصدد تشير المصادر التاريخية أن الريسوني ساهم مساهمة فعالة في تسهيل عملية الاحتلال، وهذا ما يؤكد إدواردو كينطانا في كتابه الأسطول الحربي الإسباني بالمغرب واحتلال القصر الكبير والعرائش "كانت فرنسا تريد الاستيلاء على مدينتي أصيلا والقصر الكبير بصفة غير مباشرة بواسطة المحلات المغربية التي كانت تحت قيادة ضباط فرنسيين، وكان الريسوني يحس بالخطر الذي كانت تشكله فرنسا على منطقة نفوذه لهذا سهل عملية الاحتلال.^(٣٨) بدوره جرمان عياش أشار إلى "أن الريسوني فضل اسبانيا لأنها لم تكن في نظره قوة عظمى كغيرها من الدول، وحيث أنها لم تكن تتوفر على قوة فإنه لم يكن يراها مهياة لسحقه".^(٣٩)

انطلاقاً من هذه الآراء التاريخية يتبين أن الريسوني وضع الثقة في الأسبان وقاية له من التهديد الفرنسي، وأيضاً حفاظاً على كامل سلطته في المنطقة. وإعلان الحماية الفرنسية في سنة ١٩١٢ سيصبح الريسوني الرجل الذي تخاطبه اسبانيا في شخص الجنرال سلفستري الذي سيحاول القضاء على سلطته من خلال احتلال مجموعة من المناطق (اثنين سيدي اليمني- ثلاثاء الريصاني) بل وحتى التوجه إلى مقر الريسوني بأصيلة. وهو ما سيدفع هذا

باعتبار أن الريسوني كان يمارس أعماله في طنجة العاصمة الديبلوماسية آنذاك.^(٣٦) وأمام هذه الضغوطات سيوجه السلطان المولى عبد العزيز ظهر لإقالته ٢٨ دجنبر ١٩٠٦، كما وجه أمره لوزير الحربية محمد الكباش بتجهيز محلة لإخضاع الريسوني تكفل بقيادتها بوشى البغدادي الذي هاجم الزينات وأمام عدم قدرة الريسوني على المواجهة اضطر إلى الفرار نحو تازروت واستخدم حرب العصابات، مما سيدفع المخزن إلى تخصيص مكافئة مالية للمساعدة في القبض عليه.^(٣٧) في ظل هذه الأزمة، سيلجأ الريسوني إلى سياسته السابقة. ففي الوقت الذي حاول فيه الضابط ماكلين لعب دور الوسيط بين المخزن والريسوني سيلقى عليه القبض بقبيلة أهل سريف سنة ١٩٠٧ من طرف هذا الأخير، وكعادته سيفرض شروط منها:

- الحصول على فدية مالية قدرها ٢٠ ألف جنيه إسترليني.
 - الحماية الإنجليزية له ولعائلته.
 - استرجاع أملاكه المصادرة من طرف المخزن.
- وبعد مفاوضات عسيرة، بينه وبين المخزن، تدخلت الحكومة البريطانية عبر وزيرها جيرارد لوثر فأطلق سراح ماكلين في ١٩٠٨. هذا الاختطاف زاد من تأزيم الوضعية المالية للمغرب الذي سيضطر إلى تسديد الفدية عبر الاقتراض من بريطانيا نفسها.^(٣٨)

ثالثاً: الريسوني وعلاقته بالقوى الأجنبية

١/٣- الريسوني والعلاقة الألمانية

أشار هاريس أن علاقة الريسوني بالألمان تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث تعهد للمجموعة الألمانية مانيسمان بالاستفادة من أعمال التنقيب في المناطق الجبلية والتي كانت مغلقة في وجه الجنسيات الأخرى والمنقبين^(٣٩). هذه العلاقة التجارية ستفتح الباب أمام الريسوني للدخول في علاقات ديبلوماسية مع القنصل الألماني بتطوان، والعرائش، وكذلك مع القنصل الألماني بمديرد. وهو ما أكدته جريدة التايمز الصادرة في ٣ شتنبر ١٩١٨ وهي عبارة عن رسالة ألمانية موجهة إلى الريسوني تتضمن وعوداً بتقديم المال والذخيرة والحفاظ على مصالحه في المنطقة.^(٤٠)

ومن خلال ما أشار إليه دوسيكونزاك، فالمجموعة الألمانية كانت تباشر مصالح ألمانية في المنطقة، فعند احتلال اسبانيا للعرائش والقصر- الكبير تدخلت المجموعة واقترحت على الريسوني تسهيل العملية لضمان مصالحها في ظل وجود دولة أوربية، لكن سرعان ما تغيرت الأمور بين اسبانيا والريسوني، الشيء الذي دفعه إلى طلب الحماية من السفارة الألمانية بطنجة والتي تدخلت باقتراح التهدة في المنطقة عبر مجموعة من المقترحات:

"les Berbères, sont mes serviteurs, les espagnoles sont me esclaves, les Français sont mes ennemis, les Allemands sont mes alliés"

خاتمة

من خلال كل ما تقدم يتبين؛ أن ضعف السلطة المركزية، وتزايد الضغط الأجنبي بالبلاد أواخر القرن التاسع عشر- وبداية القرن العشرين فسحاً المجال أمام ظهور حركات تمردية لصوعية، تميزت بصعود شخصيات كبرى جسدة لا تضع نصب أعينها إلا مصلحة الخاصة، بقي بعضها مجرد لصوص، بينما اكتسب البعض الآخر الجاه والنفوذ، وما الحركة الريسونية إلا واحدة من هذه الحركات التي استطاعت تكديس الأموال عن طريق المساومة (الحصول على تعويضات مقابل إطلاق سراح الرهائن)، والارتقاء إلى تقلد مناصب سامية (عامل طنجة وأصيلة)، جعلتها تمارس سياسة عنيفة تجاه بعض القبائل الجبلية التي مازالت الشهادات الشفوية تقدم لنا صوراً من العلاقات المتوترة بينها وبين الريسوني منها قبيلة بني يسف، بني مكوار، فحس الأنجرة، أهل سريف. وبحكم طموحها دخلت الحركة الريسونية في علاقات ديبلوماسية مع الدول الأوروبية مما شكل فرصة سانحة أمام هذه الأخيرة للضغط على المخزن، وتهديده بالتدخل في شؤون البلاد (إرسال بوارج حربية- فرض تعويضات -محاولة تنظيم الشرطة) وبالتالي استعمالها كورقة رابحة لانتزاع امتيازات مختلفة زادت من تأزيم وضعية البلاد.

الأخير إلى الفرار نحو تازروت. خلال هذه المرحلة سيجد الأسباب صعوبة في فرض سيطرتهم على القبائل الجبلية وهو ما سيدفعهم إلى التفاوض مع الريسوني مقابل ضمانات (استمراره في السلطة، وتزويده بالوسائل اللازمة لتدعيمها والمال والأسلحة). لكن هذه المرة بقيادة الجنرال خوردانا الذي عقد معه هدنة سنة ١٩١٥ تتلخص فيما يلي:

- وضع المال والسلاح تحت إشارة الريسوني.
- الاعتراف به قائداً على القبائل الخاضعة له.
- توليه مسؤولية التواصل والحفاظ على الأمن مع القبائل.^(٤٠)

هذا الاتفاق سيجعل ساكنة المنطقة تنظر إليه كعميل للإسبان يتآمر معهم للسيطرة على البلاد، ومع مرور الوقت ستكبر طموحات الريسوني وسيحاول فرض إرادته على الإسبان، وهذا ما سيدفع خوردانا إلى التعبير عن استيائه بقوله "يتمثلني الرأي العام كصانع للسياسة الريسونية والمدافع المتحمس عن الشريف بالعكس لم أكن أستطيع متابعة السياسة التي فرضتها الظروف على جميع الجنرالات إلا بالتصالح معه، ولم أصل إلى ذلك إلا عبر مجهود جبار بالتضحية بهييتي".^(٤١) هذا التقرير يعتبر آخر تقرير للجنرال خوردانا والذي يمكن اعتباره وصية سياسية عشية وفاته ١٩١٨، للجنرال برنكر الذي سينهج سياسة مغايرة تجلت معالمها في محاولة القضاء على قوة الريسوني في المنطقة بمطالبته بتقديم البيعة إلى مولاي المهدي بن إسماعيل، وهو ما أكد للريسوني أن الوعود التي تلقاها من الإسبان بتعيينه خليفة سلطاني في المنطقة تبخرت وبالتالي لم يبق له خيار سوى إعلان الحرب على الإسبان.

٣/٣- الريسوني والحماية الفرنسية

سنتناولها من خلال ما أشار إليه المقيم العام "ليوطي" والذي اعتبر الريسوني عدو الفرنسيين من خلال ما توفر لديه من المعلومات التي استقاها من مخبريه بالمنطقة الجبلية، والتي اقتنع من خلالها بأن الريسوني إذا ما تم تسليحه وتزويده بالمال فإنه سيوجه جهوده نحو المنطقة الفرنسية وفي هذا الصدد نجده يقول "بالنسبة للمغرب الفرنسي أصبحت مسألة الريسوني خطيرة ومما يزيد من تعقيد المسألة هو أن الإسبان يجعلون منه مركز سياستهم فمجرد ذكر اسمه يظهر حب الناس له في مدريد أكثر مما هو في تطوان"^(٤٢)، خاصة في فترة تعيين الجنرال خوردانا. وقد تأكد الموقف الفرنسي من أحمد الريسوني في معارضتهم للمقترح الإسباني بتنصيب الريسوني خليفة بالمنطقة الشمالية.

الريسوني بدوره كان يعتبر الفرنسيين مصدر خطراً على سلطته لذا بادر إلى ربط علاقات مع الإسبان، والمقولة الريسونية التالية ستوضح كيف كان الريسوني ينظر علاقاته مع الساكنة المحلية والقوى الأجنبية "البربر" خدامي، والإسبان عبيدي، والفرنسيين أعدائي، والألمان حلفائي"^(٤٣).

الهوامش:

- (٢٩) خلوق التمساني، "الحركة الريسونية....."، ص ٢٠.
- (30) HARRIS, (W). op.cit, P: 184
- (31) Laroui(A), les origines.....op.cit. P 350.
- (32) Khalouk temsamani , les coups"...Op.cit , P: 28.
- (33) Khalouk temsamani, "les coups ...op.cit . P: 31
- (34) Harris(w), Le maroc....op.cit p: 192.
- (35) Ibid, p: 193.
- (36) Khalouk TEMSAMANI, "raisouni et les affrontements diplomatique", "Dar niaba , 198٣.N° 13/ P: 7
- (37) Hariss (W), op. cit, p: 196
- (٣٨) محمد ابن عزوز حكيم: "الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب" ج الأول. مطبعة الساحل. الرباط. ١٩٨١، ص ٢٢.
- (٣٩) جرمان عياش: أصول حرب الريف، ترجمة خلوق التمساني، الرباط. ١٩٩٢ ص ٢٦٧.
- (40) Khalouk Tamsamani, "" raisouni et les affrontements..." op.cit.P:10
- (41) Ibid, P: 16.
- (42) Khalouk temsamani, " raisouni et les affrontements..." op.cit .P :١٥
- (43) Idem.
- (١) الريسوني، علي، "رجال ومواقف دفاعا عن وحدة الأمة"، مطبعة الشويخ، ١٩٨٢، ص ٢١.
- (٢) الريسوني، علي، "أبطال صنعوا التاريخ، تطوان، ١٩٧٥، ص ١٣.
- (٣) التهامي الوزاني: المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، تحقيق وتعليق ابن عزوز حكيم، مطبعة الساحل، الرباط ١٩٨٣، ص ٣٩.
- (4) Mohamed ali dahech, my ahmed raisounni face au colonialisme franco-espagnole, ١٩٩٨ pp: 33.
- (5) Khalouk Tamsamani(A), "Ahmed raisouni bilan d'une vie aventureuse". Dar niaba, ١٩٨8. N°: 15, P: 1٤
- (6) Khalouk Tamsamani(A), "les coups de raisounni". 1895-1907", Dar niaba. 1988. N° 19/20, / P: 8.
- (7) Idem.
- (٨) الخديمي علال، "التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب"، إفريقيا الشرق ١٩٩١، ص ٣٥.
- (٩) الريسوني علي، "الذكرى الستونية لمعارك احتلال رباط زاوية تازروت"، مطابع الشويخ، تطوان، ١٩٨٢، ص ٧.
- (١٠) المريني العياشي، "صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبال" الجزء الأول، المطابع الدولية، طنجة، ١٩٨٣، ص ١٣٧.
- (11) Harris walter, "le Maroc disparu" traduit par paul odinote .paris.1929. P: 167
- (١٢) المريني العياشي، م س. ص ١٣٠.
- (13) Khalouk Tamsamani(A), " Ahmed raisouni....., op.cit, P: 15.
- (14) Harris (W) .le maroc....op.cit : p: 168.
- (15) Idem.
- (١٦) خلوق التمساني، "الحركة الريسونية من خلال الوثائق المغربية ١٩٠٨-١٩٩٧"، الناشر سيلبيكي إخوان، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٦.
- * أنظر الملحق ص: ٢٨-٢٩.
- (17) Khalouk Tamsamani), les coups..... op.cit. P: 13.
- (١٨) خلوق التمساني، م س. ص ١٨.
- (19) Khalouk Tamsamani, "les coups.....op.cit , P: 14.
- (20) Laroui A, les origines.....op.cit. P 354.
- (21) Khalouk Tamsamani, "les coups".....op.cit, P: 16
- (22) D.f.weisgerber, "Au seuil du maroc moderne".Edition,la porte,rabat,1949.p:126.
- (23) Khalouk Tamsamani (A) , "les coups..... op.cit", P: 16.
- (24) Ibid ,p:17
- * العلامة الأحمدي من العلماء الأفاضل الذين عايشوا هذه الفترة التاريخية.
- (٢٦) محمد أخريف: "الاحتلال الإسباني لمدينة القصر الكبير ومقاومة القبائل المجاورة"، ص ١٩١-٢٢٨ "سلسلة ندوات رقم ١، منشورات الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير، تنسيق وتقديم: محمد المغراوي- ط، أ ٢٠٠٠، ص ٢١١.
- (٢٧) الحسن بن الطيب بوعشرين الخزرجي المكناسي، "التنبيه المغرب عما عليه الآن حال المغرب" تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار النشر للمعرفة ط أ ١٩٩٤، ص: ٧٩.
- (28) Harris(w), le maroc.....op.cit , p: 181.